عولمة التعليم العالي وهجرة الكفاءات الجزائرية (حركية الطلبة الجزائريين)

The globalization of higher education and the migration of Algerian competencies (Algerian Students' Mobility)

أ.صغور فريد [1] جامعة الجزائر 3

Seghour farid University of Algiers 3

ملخص:

تهدف الدارسة الى تبيان أثر عولمة التعليم العالي على هجرة أو حركية الطلبة للدارسة في الخارج خاصة أن عملية الانتقال هذه أصبحت كقناة للهجرة الدائمة من الدول النامية الى الدول المتقدمة. ففي ظل اقتصاد المعرفة أصبح الطلب على العمالة الماهرة طلبا عالميا. لذلك تحاول هذه الدارسة أن تتعرض لواقع الجزائر ضمن هذه الظاهرة خاصة وأن هذا النوع من رأس المال يعتبر عنصر أساسي في بناء اقتصاد المعرفة.

الكلمات الدالة: عولمة التعليم العالي، هجرة الكفاءات، الحركية الدولية للطلاب.

Abstract:

The study aimed to determine the impact of higher education globalization on the migration and the mobility of students for studying abroad, especially as this transition process has become a passage for permanent migration from developing to developed countries. In the shade of knowledge economy, demand for skilled labor has been globalized. Therefore, this study addresses the reality of this phenomenon in Algeria, especially since this type of human capital is essential in building the knowledge economy.

Key words: Globalization of Higher Education, International student mobility, brain drain.

مقدمة:

أدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات إلى تقريب المسافات بين الدول فيما يعرف بظاهرة العولمة، والتي تعددت أبعادها بين اقتصادية وثقافية وتربوية وحتى تعليمية، مست نظام التعليم العالي حيث برزت اتجاهات جديدة أكدت على المفهوم الدولي للتعليم العالي، كانتقال المؤسسات لتقديم خدماتها في بلدان غير بلدانها الأصلية أو انتقال الطلبة للدراسة في بلدان غير بلدانهم. حيث وصل عددهم سنة 2016 حسب الاحصائيات المقدمة من منظمة اليونيسكو إلى أكثر من 5 مليون طالب مقارنة بـ 3.3 مليون سنة 2008.

في ظل تنامي هذه الظاهرة ومع التغييرات الجوهرية التي عرفتها اقتصاديات الدول، ومع التوجه نحو نموذج اقتصادي يرتكز في نشاطاته على انتاج نشر واستخدام المعرفة، والذي يمثل رأس المال البشري والقوي البشرية المتعلمة أحد أركانه الأساسية زاد اهتمام الدول بفكرة جذب عدد أكبر من الطلبة، وذلك لأنهم يمثلون مصدر دخل لهذه الدول من جهة، خاصة أنه في كثير من الدول تعتبر الرسوم الدراسية أكبر بالنسبة للطلبة الدوليين مقارنة بالطلبة المحليين. ومن جهة ثانية تعمل الكثير من الدول الكبرى على جذب الطلبة من مستعمراتها السابقة مما يسمح لها بنشر قواعدها الثقافية والاقتصادية والسياسية. ومن جهة ثالثة تمثل هذه الظاهرة قناة مهمة للحصول

[1]seghourfarid@yahoo.fr

على المواهب والقوى العمالية الماهرة اللازمة لتحفيز عمليات النمو باعتبار أنه من المحتمل أن يبقوا ويعملوا في البلدان التي هاجروا إليها بعد الانتهاء من الدراسة.

والتفاوت (الفجوة) بين دول الشمال ودول الجنوب فيما يخص مستويات التنمية والأوضاع المعرفية، جعل هذه الأخيرة مصدرا مهما للكفاءات باتجاه الدول المتقدمة، وهذا ما أدي إلى تفاقم الظاهرة فأصبحت من بين العوامل المساهمة في تعطيل عملية التنمية في بلدان الجنوب، خاصة أن هذه الكفاءات تعتبر من بين الركائز الأساسية للتنمية. الأمر الذي جعل الدول المتقدمة تتنافس بشدة للفوز بها خاصة وأن التجارب أكدت سهولة تحرك هذه الكفاءات خاصة في الأماكن التي توفر لها الحوافز المادية وغير المادية، والتي لم تتوفر في بلدانها الأصلية والتي تساعدهم في اثبات قدراتهم العلمية.

وعلى هذا الاساس جاءت الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدي تأثير عولمة التعليم العالي على هجرة الكفاءات الجامعية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم هيكلة هذا البحث في ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: عولمة التعليم العالي وتدويله

المحور الثاني: الحراك الدولي للطلبة وهجرة الكفاءات

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في الحراك الدولي للطلبة وواقعها بالنسبة للطلبة الجزائريين

المحور الأول: عولمة التعليم العالي وتدويله

1- مفهوم عولمة التعليم العالي:

يشير مصطلحا (العولمة) و (التدويل) إلى ظاهرتين متمايزتين في التعليم العالي بالرغم من أن الصلة بينهما وثيقة واستخدامهما يجري بشكل تبادلي. وعادة ما يشير مصطلح العولمة إلى "التوجهات الاقتصادية والتقنية والعلمية واسعة النطاق التي تؤثر مباشرة في التعليم العالي ولا يمكن تجنبها على الأغلب في العالم المعاصر"، بينما يشير التدويل إلى " السياسات والبرامج المحددة التي تقوم بتنفيذها الحكومات والمؤسسات والأنظمة الأكاديمية والدوائر الفردية أيضا بهدف التعامل مع مفهوم العولمة[1].

ومن الواضح لمراقبي التعليم العالي وجود شيء من الأخذ والعطاء بين ظاهرتي العولمة والتدويل، إلا أن مفهوم السيطرة هو ما يشكل العلامة الفارقة الرئيسية بين المفهومين، فتتعدي ظاهرة العولمة والتأثيرات الناجمة عنها نطاق سيطرة شخص مشارك أو مجموعة من المشاركين. ولكن من الممكن جعل التدويل استراتيجية تلجأ إليها المجتمعات والمؤسسات للاستجابة للمتطلبات العديدة الملقاة على عاتقها نتيجة تفشي ظاهرة العولمة وجعلها وسيلة يستخدمها التعليم العالي لإعداد الأفراد وإقحامهم في عالم تسوده تلك الظاهرة[2]. ولقد نظَّرت العديد من المحافل للتدويل على أنه " عملية دمج الأبعاد الدولية والثقافية والعالمية في الأهداف والوظائف وعمليات توصيل التعليم بعد الثانوي"[3]. وتتكون عملية تدويل التعليم العالي من مجموعتين من الإجراءات توصف بشكل عام بصفة التدويل المحلي والتدويل الخارجي[4]:

التدويل المحلي: ويتكون من الاستراتيجيات والاتجاهات المصممة بهدف إعطاء البعد الدولي لتجربة الحرم الجامعي المحلية حيث يتم ذلك –على سبيل المثال– من خلال تضمين المنظورات العالمية والمقارنة في المنهاج الدراسي، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخرى.

التدويل في الخارج: يتمثل في تأسيس المؤسسة أو أصحاب المصالح حضور لهم في خارج أرض الوطن، وتشمل الأمثلة الرئيسية على هذا النوع من التدويل إرسال الطلاب للدراسة إلى الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخرى أو الدخول في شراكات بين المؤسسات.

2- اتفاقية الغاتس (GATS) وتحرير تجارة الخدمات التعليمية

يشير مفهوم العولمة في الاقتصاد إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول فيما يخص انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والمعرفة والافراد والسلع وحتى الخدمات اذ تعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) أول اتفاقية دولية متعددة الجوانب تغطي التجارة العالمية في شؤون الخدمات حيث كانت الاتفاقيات السابقة موجهة بالتحديد للمنتجات العينية والبضائع التجارية. وضمت هذه الاتفاقية إثني عشر قطاعا خدميا كالخدمات المالية والسياحية والصحية والاتصالات والنقل وبما فيها التعليم والذي أصبح قطاعا خاضعا للتجارة الحرة.

وتبقى الآراء حول تحرير التعليم العالي متناقضة بين مؤيد ومعارض، أما المعارضون فيرون أن المستثمر الأجنبي في التعليم العالي لا يراعي الأبعاد الوطنية والثقافية والمحلية والقيم المجتمعية، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية قد تؤثر سلبا على أفكار وثقافة الفئات المتعلمة، مما يؤثر على هويتهم وانتمائهم الوطني، كما أن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية تهدف إلى تقديم خدمة تعليمية لتحقيق الربح بغض النظر عن احتياجات المجتمع وأولوياته. أما المؤيدون فيجدون في هذا السبيل إسهاما في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وإمكانيات البحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة، وتقديم عدد هائل من التخصصات العلمية، وخلق كفاءات محلية قادرة على التنافس مع السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك فان المستثمرين الذين يسعون وراء الكسب يبحثون عن مكان يستثمرون فيه أموالهم، ينظرون إلى التعليم كمجال للاستثمار والتجارة للأسباب التالية[5]:

- أن التعليم يمثل ميزانية سنوية تزيد عن ألف مليار دولار تقريبا على مستوى العالم، وهو قطاع يستخدم أكثر من 50 مليون فرد، وأكثر من مليار عميل في شكل طلبة.
- أن قطاع التعليم ينمو بسرعة، وتجد الحكومات انه من الصعب بشكل متزايد سد الاحتياجات فيه وخاصة في قطاع التعليم العالي.
- أن التعليم العالي يتلقى نقدا شديدا فأصحاب العمل يشكون من انه ليس متفقا مع احتياجاتهم ولا توجد فيه المرونة الكافية.

3- أشكال تحرير تجارة خدمات التعليم العالي

وتساعد الاتفاقية على ضمان حرية الوصول الى التعليم ومؤسساته بواسطة مقدمي الخدمة الاجانب الذين يمكنهم إقامة فرع لجامعة أو مؤسسة تعليمية في أي دولة أخرى، أو تصدير برامج دراسية ومنح شهادات وعقد اتفاقات تآخ وتراخيص، وتتيح أيضا الاستثمار في مؤسسات التعليم خارج الحدود واستخدام معلمين أجانب، وإقامة برامج للتدريب والتعليم عبر تقنيات الاتصال الحديثة، هذا بالإضافة

الـى النمـو الكبيـر فـي الشـكل التقليـدي والمهـم لتـداول خـدمات التعلـيم وهـو تنقليـة الطلبـة عبـر الحـدود للدراسة[6].

ويمكـن حصـر أربعـة فئـات رئيسـية فـي تقـديم خـدمات التعلـيم العـالي وذلـك حسـب اتفاقيـة GATS كمـا يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أشكال توريد خدمات التعليم العالي

طريقة التوريد	التفسير	أمثلة في التعليم العالي	الحجم والسوق المحتملة
التوريد عبر الحدود	تقديم الخدمة خارج حدود الوطن (حيث لا يكون المستهلك بحاجة للانتقال الجسماني)	التعليم من بعيد والتعليم الالكتروني.	محدودية الطلب في السوق يمكن ان يزداد الطلب عبر استخدام الانترنت
الاستهلاك خارج الوطن	تقديم الخدمة بطريقة تتطلب انتقال المستهلك إلى المكان الذي تقدم فيه الخدمة	الطلاب الذين يدرسون في الخارج	زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي في السوق.
الحضور التجاري	مقدم الخدمة له حضور تجاري بتقديمه تسهيلات في دولة اخري لتوفير الخدمات	المؤسسات المحلية والاجنبية الشراكة المزدوجة الترتيبات القانونية مع	زيادة حجم الطلب آتيا ومستقبلا للمؤسسات المحلية وضع قواعد دولية للاستثمار الأجنبي
حضور اشخاص طبيعيين	سفر بعض الافراد لدولة ما لفترة محدودة من اجل تقديم خدمة ما.	الاساتذة الباحثون للعمل خارج الوطن	تأكيد السوق على حراك الاساتذة

Source: Jame kinght ,High Education Grossing Borders : A guide to implication of the General Agreement on Trade in services(GATS) for cross border Education ,Report prepared for the Commonwealth of Learning and Unesco ,2006 ,p28.

المحور الثاني: الحراك الدولي للطلبة وهجرة الكفاءات:

كما سبق التطرق إليه فإن عولمة التعليم العالي ساعدت في انتقال الطلبة للدراسة في دول غير دولهم في إطار ما يسمي التعليم عبر الحدود او خارج الحدود تحت غطاء تحرير اسواق التعليم وتسعيره لذلك سوف سيتم التعريف بهذه الظاهرة وواقعها في العالم.

1- العلاقة بين الحراك الدولي للطلبة وهجرة الكفاءات

ولقد تعددت المصطلحات التي تشير الى هجرة الكفاءات فنجد تعبير "هجرة الأدمغة" و"هجرة العقول" و "النقل العكسي للتكنولوجيا" و "إهدار الطاقات" و "هجرة العلماء" و "حركة الأطر" و" استنزاف العقول " وكلها صفات تنعت ظاهرة هجرة الكفاءات من بلدانها الأصلية. وقد قامت الجمعية الملكية البريطانية بابتداع مصطلح (هجرة العقول) للتعبير عن الهجرة الجماعية للعلماء والخبراء في التكنولوجيا من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة وكندا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

وهناك مجموعة من التعاريف لهجرة الكفاءات منها ما أوردته الجمعيات المتخصصة ومنظمات التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، والمعاهد العلمية بالإضافة إلى التعاريف التي أوردها الكتاب والباحثون من المهتمين بهذا المجال، ومن بين هذه التعاريف نذكر تعريف:

منظمة اليونسكو: تعرف هجرة الكفاءات على أنها " شكل من أشكال التبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول وهذا النوع من التبادل يتميز بأنه تدفق لهجرة العلماء في اتجاه واحد في صالح أكثر الدول تقدما أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري[7]"

أما المهاجرين ذوي الكفاءات فهم أفراد ليسوا من البلد المستقبل الذي قاموا بالهجرة إليه، وأن أعمارهم تكون 25 سنة فأكثر، ويحملون درجات علمية أو مهنية أعلى من الثانوية، أي تبدأ من مرحلة التعليم العالي أو أعلى في الوقت الذي يتم فيه التعداد أو المسح[8].

ومن خلال معيار "مستوي التعليم" يمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من الهجرة وهما " **هجرة العقول** " و "**هجرة العمالة** «فتصف هجرة العقول حركة الأفراد ذوي المهارات العالية عبر الحدود واستقرارهم لفترة طويلة من الزمن. ويعرف الأفراد ذوي المهارات العالية على أنهم الأشخاص الذين حصلوا أو في طريقهم للحصول على درجات علمية جامعية في الوقت الحالي. أو الذين لديهم خبرة في حقل أكاديمي معين. أما هجرة العمالة فتتضمن هجرة الأفراد ذوي المؤهلات والمهارات الأقل ممن نعتبرهم ذوي مهارة عالية. وتشمل هجرة الكفاءات أيضا هجرة الطلبة الذين يتنقلون الى الخارج من اجل الحصول على تعليمهم[9]. لهذا تم تصنيف هجرة الكفاءات إلى صنفين من الهاجرين[10]:

الأول: المتخصصون الذين يهاجرون من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بهدف العمل والبحث عن فرص للتألق العلمي والاستفادة من مناخ يحفز على الابتكار ويقدر الإبداع.

الثاني: الطلاب الذين يرحلون من الدول النامية إلى المتقدمة بقصد الدراسة والتدريب والتوسع في الخبرة ولكنهم يقررون البقاء والعمل في تلك الدول لفترات تتفاوت في مدتها (وهذا هو محور هذه الدراسة لأنه تعبير عن ظاهرة عولمة التعليم العالي ومظهر من مظاهر الاقتصاد المبني على المعرفة).

هذا ويعرف معهد اليونسكو للإحصاء الطلبة الدوليين بأنهم " الطلاب الذين عبروا الحدود أو غادروا بلدهم الأصلي بهدف متابعة دراستهم وسجلوا في برنامج تعليمي خارج بلدانهم" أما منظمة التعاون والتنمية

والمكتب الإحصائي الأوروبي فيعرفان الطلبة الدوليين على أنهم" أولئك الطلبة الذين ليسوا من المقيمين أو أولئك الذين تلقوا تعليمهم قبل في بلد أخر "[11].

كما سعى معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي إلى التركيز على وجه التحديد العوامل التربوية والغرض منه هو التمييز بين هذه التدفقات من الطلاب وبين أنماط أخرى من الهجرة وعرفهم وفق الخصائص التالية:

المواطنة: يمكن اعتبار الطلبة في حركية دولية إذا لم يكونوا مواطنين في البلد المضيف الذي يتابعون فيه دراستهم؛

الإقامة الدائمة: يمكن اعتبار الطلبة في حركية دولية إذا لم يكونوا من المقيمين الدائمين في البلد المضيف الذي يتابعون فيه دراستهم؛

التعليم السابق: يمكن اعتبار الطلبة في حركية دولية إذا كانوا قد تحصلوا على مؤهل يمكنهم من ولوج مستوى دراسي في بلد آخر، أي أنهم مقيدين في برامج التعليم العالي.

وعلى الرغم من هذه المعايير للتفرقة بين ظاهرة الحراك الدولي للطلبة و انماط الهجرة الأخرى الى أن الارقام والدلائل تؤكد ان هذه الظاهرة تعد قناة مهمة لهجرة الكفاءات، ففي عام 2005 وفي المملكة المتحدة تم توظيف 27% من طلبة التعليم العالي خارج الدول الاعضاء للاتحاد الاوروبي وهذا في 6 أشهر فقط بعد تخرجهم، أما في النرويج فقد بقي 18 % من الطلاب الذين هم من خارج المنطقة الاقتصادية الاوربية للفترة بين (2005–1991) في البلاد، أما في الولايات المتحدة الامريكية وفي عام 1999 فان ربع (¼) المهاجرين في اطار برنامج H1-B (برنامج يسمح لأرباب العمل الامريكيين لتوظيف العمال الأجانب مؤقتا في مهن التخصص) كان قد التحق بإحدى الجامعات الامريكية، كما أنه ما يقارب من نصف (½) المهاجرين الذين يدخلون استراليا تحت بنود هجرة العمالة أكملوا دراستهم هناك [12].

2- قياس ظاهر الحراك الدولي للطلبة ومؤشراتها:

يعد قياس الحركية الدولية للطلبة تحديا حقيقيا للإحصائيين وذلك لصعوبة تتبع الهدف المتحرك –الطلبة –وصعوبة التمييز بين التنقل الدائم والمؤقت للطلبة المهاجرين، لهذا هناك عدة طرق لتصنيف الأنواع المختلفة لحركية الطلبة وترتبط هذه الاختلافات بالمنهجية المستخدمة عند وضع مؤشرات الحركية الدولية للطلبة[13]. وصنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروستات Eurostat حركية الطلبة الى ثلاث أنواع[14]:

النوع الأول: تنقل الطلبة من أجل الحصول على درجة علمية(Diploma mobility) وذلك من خلال التسجيل في برنامج دراسي خارج الوطن والبقاء هناك على الأقل سنة كاملة.

النوع الثاني: تنقل الطلبة على شكل قروض طلابية (Credit mobility) وفي هذه الحالة تكون حركية الطلبة في إطار بعثات طلابية تقدمها مؤسسات من البلد الأم على شكل قروض، وعلى الطالب المستفيد العودة إلى المؤسسة في البلد الأصلي.

النوع الثالث: وتشمل كل الأنواع الأخرى من حركية الطلبة (Other short term mobility) كتنقل الطلاب خلال برنامج التعليم العالي لنشاط ذات صلة بالدراسة كالدورات التدريبية، دروس في اللغة، ندوات وغيرها. وكلا من النوعين الأخيرين يكونان على مدى قصير أي أقل من سنة.

إن تطور ظاهرة الحراك الدولي للطلبة كظاهرة مصاحبة لعولمة التعليم العالي أدى الى الاهتمام بها وقياسها وبالتالي نستعرض بعض مؤشرات قياسها:

الجدول رقم (02): مؤشرات ظاهرة الحراك الدولي للطلبة

المؤشر	تعريفه
نسبة حراك الطلاب نحو الداخل	وهي عدد الطلاب القادمين من الخارج للدراسة في بلد معين كنسبة مئوية من جميع الطلاب بنفس البلد.
نسبة حراك الطلاب نحو الخارج	وهي عدد الطلاب المقيدين من بلد معين بالخارج كنسبة مئوية من جميع الطلاب المقيدين في بلدهم الأصلي.
التدفق الصافي للطلاب الدوليين	وهو عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في بلد ما مطروحاً منه عدد الطلاب من نفس البلد الذين يدرسون بالخارج.
نسبة التدفق الصافي للطلاب الدوليين	وهي عدد الطلاب الأجانب المقيدين في التعليم العالي ببلد معين مطروحاً منه عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي لنفس البلد بالخارج كنسبة مئوية من جميع الطلاب المقيدين في ذلك البلد.
نسبة القيد الإجمالية بالخارج	وهي عدد الطلاب المقيدين خارج بلدهم كنسبة مئوية من الفئة السكانية المقابلة في بلدهم الأصلي.

المصدر: وزارة التعليم العالي السعودية: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (مرصد التعليم العالي)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات ومقارنات دولية، الاصدار الثاني، 2010، ص 79.

3- قراءة عالمية في ظاهرة الحراك الدولي للطلبة

لقد أتاحت عولمة التعليم العالي والبحث عن الكفاءات العالية والماهرة الى تزايد عدد الطلبة المتنقلين دوليا في العالم بوتيرة سريعة، فلقد ارتفع عدد الطلبة المسجلين خارج بلدانهم في العالم خلال العقود الثلاثة الاخيرة بشكل كبير، حيث كان لا يتعدى المليون (0.8) مليون سنة 1975 ليصل الى 4.5 مليون (4 528 044) سنة 2012، اي بزيادة تفوق الخمس أضعاف [15]. ووصلت نسبة الزيادة بين السنتين 2000 و2012 الى حدود 114,28 % حيث كان اعداد الطلبة المتنقلين سنة 2000 (2.1) مليون طالب. اما في الفترة (1990-2000) فقد وصلت نسبة الزيادة الي 104% اما في الفترة (1980-1990) فقد بلغت نسبة الزيادة 18,18% فقط. وقد يعود التطور الكبير لهذه الظاهرة لمجموعة من الاسباب لعل أبرزها:

- زيادة تكريس مفهوم العولمة بشكل سمح حتى للأفراد بحرية الانتقال بين الدول خاصة الكفاءات خاصة بعد دمج الخدمات التعليمية بم التعليم العالي تحت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.
- سهولة الاتصال والتواصل التي فرضها التطور الكبير لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- تحقيق إيرادات ضخمة لمؤسسات التعليم العالي المستقبلة للطلبة الأجانب نتيجة لفرض رسوم دراسية باهظة عليهم. فلقد اتضح أن هؤلاء الطلبة يدفعون رسوما دراسية تزيد كثيرا على الرسوم التي يدفعها نظراءهم المحليون. ومن أمثلة الإيرادات التي قد تتحقق عن هذا الطريق يظهر تقرير البنك الاحتياطي الاسترالي ان خدمات التعليم أصبحت واحدة من صناعات التصدير الرائدة في استراليا. وحققت في عام 2008/2007 نحو 14,2 مليار دولار. وفي كندا قدر أن الاقتصاد حظي في عام 2008 بما قيمته 6,5 مليار دولار نتجت عن نشاط الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الجامعات الكندية وأصبحت القيمة الكلية للإيرادات المستمدة من التعليم العالي في كندا اكبر من قيمة الصادرات الوطنية من أخشاب الصنوبر ومن صادرات الفحم [16]. كما أشارت تقديرات إلى أن الطلاب الأجانب وعائداتهم قد أسهموا بحوالي 15,5 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي خلال العام (2008/2007)، أما على الصعيد العالمي فتشير التقديرات إلى أن الطلاب الدوليين في العالم يمثلون صناعة تقدر بحوالي 45 مليار دولار[17]. وقد يساهم هذا المصدر في تعويض ضغوط الإنفاق العام الذي تتعرض له الكثير من جامعات الدولة المتقدمة في الوقت الراهن.
- أن الكثير من الدول المتقدمة أصبحت تتنافس من أجل الحصول على ما يطلق عليه "قوة **العقول** " لتوفير راس المال البشري اللازم لدعم النمو السريع في الاقتصاد القائم على المعرفة وما يؤدي إليه من حاجة هذه الدول الملحة الى الحصول على أعداد كبيرة من المؤهلين ذوي المهارات العالية والقدرات المميزة في تخصصات بعينها[18].

4- الوجهات الرئيسية للطلبة المتنقلين في العالم

في سنة 2012 استقبلت مجموعة العشرين (G20) 82 % من الطلبة المتنقلين في العالم. بينما يلتحق حوالي 75% من الطلبة الاجانب بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حوالي 39% منهم يلتحقون بدول الاتحاد الاوربي (EU 21). و74% من الطلبة الذين يلتحقون بدول الاتحاد الاوروبي هم من خارج منطقة الاتحاد وهو ما يعكس جهود دول الاتحاد فيما يخص سياسيات تشجيع انتقال الطلبة إليها. أما امريكا الشمالية فهي الوجهة الثانية الاكثر استقطابا للطلبة المتنقلين في العالم حيث تستقبل 21% منهم. لكنها أكثر تنوعا من دول الاتحاد الاوروبي حيث وبالرغم من 53% من الطلبة الكندين ينتقلون للدراسة في الولايات المتحدة الا أنهم لا يمثلون سوي 4% من مجمل الطلبة المتنقلين الى الولايات المتحدة الامريكية، كما أن 14% من الطلبة الأمريكيين الذين يتنقلون الى الخارج يختارون كندا لكن هذا لا يمثل سوى 6% من الطلبة الاجانب في كندا .أما فيما يخص أكثر الدول استقبالا للطلبة فانه واحد من بين اثنين من الطلاب الاجانب المسجلين في التعليم العالي في العالم كان قد انتقل الى احد البلدان

التالية: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة.حيث استضافة الولايات المتحدة الامريكية 16% منهم، تليها المملكة المتحدة بـ 13%، ألمانيا فرنسا واستراليا لكل بلد 6%. أما كندا فتستقبل ما نسبته 5%. أي أن هذه الدول تستقبل أكثر من نصف الطلبة المتنقلين في العالم[19].

أما فيما يخص أهم الاقاليم المصدرة للطلبة فتعتبر آسيا في المرتبة الأولي إذ ينتقل منها 53% من الطلبة المتنقلين في العالم، ففي اليابان فان 94% من الطلبة الاجانب هم من آسيا، وكوريا 93% واستراليا82% والولايات المتحدة 73% نيوزلندا 70%.أما أوروبا فينتقل منها 23%، أفريقيا، امريكا الجنوبية والكاريبي 6% اما البقية فمنهم 3% ينتقلون من أمريكا الشمالية و 1% من أوقيانوسيا اما 3% الباقية فلا تعرف جنسياتهم ولا الاقاليم التي جاءوا منها أما فيما يخص أهم الدول المصدرة للطلبة فتعتبر الدول ذات الكثافة السكانية العالية هي الاكثر تصديرا للطلبة مثل الصين أين ينتقل منها 18,6 %من الحراك العالمي للطلبة تليها الهند بـ 5,1 % تليها كوريا بنسبة 3,3% وتليها كل من المانيا و الولايات المتحدة الامريكية بـ 1.6% لكل منهما[20].لكن هذا لا يعني أن الدول الأخرى لا تساهم بأعداد كبيرة بل لأنه اعداد المقيدين فيها ضمن مرحلة التعليم العالي قليل لقلة اعداد السكان فيها.

5- سوق التعليم العالي واللاعبين الجدد

لقد انخفضت نسبة الطلاب المتنقلين الى الولايات المتحدة الامريكية من 23% سنة 2000 الى 16% سنة 2012، كما انخفضت هذه النسبة في المانيا بـ 3%، أما في دول مثل نيوزلندا وكوريا فقد ارتفعت هذه النسبة بـ 1% على الاقل كما ارتفعت في المملكة المتحدة وروسيا بـ 2 % وهذا ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذه الكفاءات نتيجة الجهود المبذولة في جلبها ونتيجة الحملات التسويقية التي أصبحت تقوم به مختلف الدول للحصول عليها[21].

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في الحراك الدولي للطلبة وواقعها بالنسبة للطلبة الجزائريين

أما فيما يخص الجزائر فهي كغيرها من الدول تأثرت بظاهرة انتقال الطلبة للدراسة في الخارج والتي قد تعتبر عند كثير منهم خطوة لتسهيل عملية الهجرة الدائمة، وهناك صنفين من ينطويان تحت هذه الظاهرة: **الصنف الاول:** ويشمل الطلبة المهاجرين في إطار التكوين بالخارج في شكل امتداد للدراسات الجامعية في داخل الوطن، بتغطية مالية جزائرية وفي إطار برامج التعاون والتبادل مع العديد من الدول العربية والاوروبية وغيرهما. **الصنف الثاني:** وهو الاخطر وهو الذي يخص الطلبة الذين هاجروا من أجل الدراسة بالخارج، بمحض ارادتهم وعلى نفقاتهم الخاصة بمساعدة معاهد أجنبية خارج إطار التعاون البيني مع الجزائر. بالنسبة للنوع الاول لا يعتبر دافعا الى فقدان الكفاءات الوطنية بقدر النوع الثاني لان مسألة التكوين بالخارج قد تم تنظيمها بنصوص قانونية وسياسات تطورت منذ سنة 1971 ليصل الى محاولة التقليل من التوجه الى الخارج لإنجاز عمليات التكوين عن طريق السماح للدراسات العليا (ما بعد التدرج لتحضير الدكتوراه او الماجيستير) تقليل من تخصيص منح الدراسة بالخارج لطور التدرج التي يتم تشجيع تكوينها في الجزائر عبر المؤسسات التكوينية الوطنية. لكن تجدر الاشارة إلى أنه عند احصاء الطلبة الجزائريين بدول الاستقبال لا يتم التفريق بين البعثات التكوينية والطلبة غير النظاميين أو الاحرار[22].

1- تطور حركية الطلبة الجزائريين

لقد شهدت ظاهرة انتقال الطلبة الجزائريين الي الخارج (الحراك نحو الخارج) تطورا خلال الفترة الممتدة بين (1998 -2012) حيث وصل عددهم وحسب احصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Ocde) الى 27,488 طالب سنة 2012 فيما كان عددهم سنة 1998 يصل 17465، اي بنسبة زيادة وصلت الى 157,38 % مقارنة بسنة 1998. وشهدت هذه الفترة عدم ثبات في زيادة الطلبة المنتقلين بين سنة واخري، لكن على العموم يبقي الاتجاه العام للظاهرة هو الزيادة في اعداد الطلبة. والشكل التالي يوضح تطور اعداد الطلبة المهاجرين.

الشكل رقم (01): تطور حركية الطلبة الجزائريين لدول منظمة OCDE للفترة (2007- 2012)

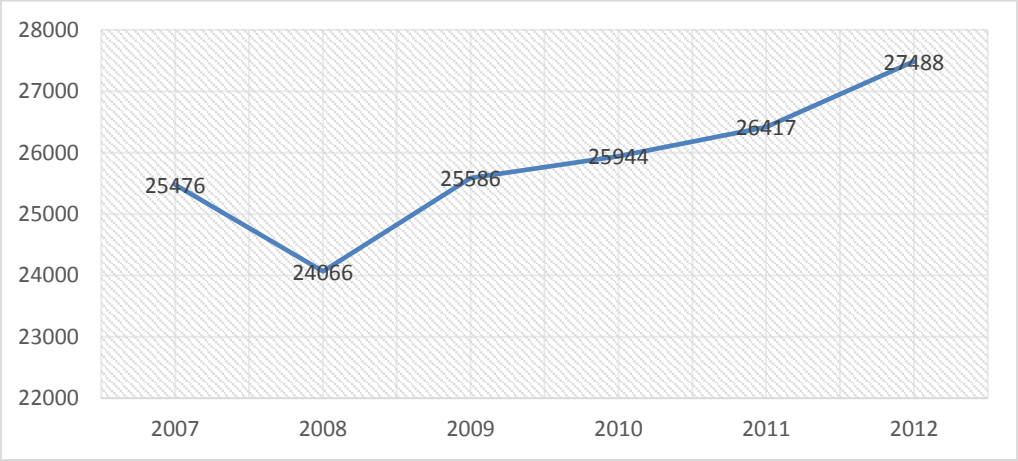

source : OCDE : http://stats.oecd.org/ 10/07/2015

- تخص هذه المعطيات عدد الطلبة المتنقلين الى منظمة OCDE ماعدا دول: الكيان الصهيوني، استونيا، الشيلي.

أما عمليات اختيار الطلبة للبلدان التي يدرسون فيها فهي تتأثر بالكثير من العوامل والتي تتحدد بواسطة السياسات التي تضعها الدول المستقبلة لهم والتي نذكر منها[23]:

1-1 لغة التدريس: تعتبر اللغة من أهم العوامل المؤثرة في اختيارات الطلبة لبلد الدراسة فالبلدان التي تُستعمل لغاتها على نطاق واسع في العالم كالإنجليزية والفرنسية والاسبانية تستقبل عدد كبير من الطلبة، لكن تبقى الدول التي تعتمد على الانجليزية هي الاكثر اختيارا من طرف الطلبة المتنقلين مثل: استراليا ، كندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، وهذا يعكس من جهة ان الطلاب الراغبين في الدراسة في الخارج من المحتمل أنهم تلقوا تعليمهم باللغة الانجليزية في بلدانهم فيفضلون اختيار الدول التي تقدم برامجها التعليمية بالإنجليزية، كما قد يعكس من جهة ثانية التطبيق التدريجي للغة الانجليزية كلغة عالمية خاصة فيما يخص البحث.

فضمن تقرير قدمته منظمة OECD عن أعضائها يخص وضعية التعليم أكد أن دول مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا وايرلندا ونيوزلندا والتي تقدم تقريبا جميع برامجها باللغة الانجليزية استقبلت ما نسبته 35,13 % من الطلبة المتنقلين في العالم سنة 2012. كما أن هناك بعض

الدول الغير الناطقة باللغة الانجليزية تقدم برامجها باللغة الانجليزية حتى أصبحت فيها مؤسسات تقدم دورات تكوينية اللغة الانجليزية ويظهر ذلك خصوصا في دول شمال أوروبا مثل فلندا والسويد والدنمارك وهولندا، وهذا ما يبرز الجهود من الدول فيما يخص سياسات جذب الكفاءات عالية المهارة التي تمثل راس المال البشري اللازم لبناء اقتصاد المعرفة.

1-2 جودة البرامج التعليمية: يختار الطلبة الدوليون وجهاتهم بناء على جودة البرامج التعليمية المقدمة، حيث يظهر من مجموعة واسعة من المعلومات حول تقييمات برامج التعليم العالي المتوفرة. فعلى سبيل المثال تحتل نسبة عالية من مؤسسات التعليم العالي المراتب الأولى من حيث الجودة في الدول التي يختارها الطلبة الدوليون. وهذا ما يلفت الانتباه المتزايد لتصور الجودة كمحدد أساسي في خيارات الطلبة الدوليين.

1-3 الرسوم الدراسية: تعتبر الرسوم الدراسية أحد العوامل المهمة المفسرة لظاهرة الحراك الدولي للطلبة. وتختلف هذه الرسوم حسب جنسية الطالب والبرنامج ومستوى النجاح والوجهة المفضلة للدراسة. سياسات التعليم الخاصة بالدول المستقبلة.

حيث وفي تقرير نشره بنك هونغ كونغ شانغهاي (HSBC) سنة 2014 بعنوان " قيمة التعليم نقطة انطلاق للنجاح " فيما يخص استكشاف مواقف الاباء تجاه تعليم أبناءهم، وجد المسح في مقارنة نتائج قيمة التعليم بأحدث بيانات التكلفة المتعلقة للالتحاق بالجامعات في الخارج الى أن الاباء على ناطق واسع، يعتقدون أن الوجهات الباهظة الثمن تميل أيضا إلى تقديم جودة أعلى من التعليم[24].

لهذا كثير من الدول تحصل على إيرادات أعلى من الرسوم التعليمية للطلبة الدوليين كالولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكندا. حيث ساهم الطلبة الدوليون بنحو 27 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي سنة 2014 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 ٪ مقارنة بسنة 2013 أين وصلت مساهمتهم 24 مليار دولار. أما في المملكة المتحدة فقد وصلت عوائد تصدير خدمات التعليم العالي لغير دول الاتحاد الأوروبي 8.18 مليار جنيه إسترليني وهذا موسم 2012/2011[25].

1-4 سياسات الهجرة: تعتبر السياسات المتعلقة بتنظيم الهجرة أحد العوامل المهمة في اتخاذ القرارات المتخذة بشأن الدول التي يهاجر اليها الطلبة للحصول على خدمات تعليمية.

لهذا فقد سعت العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتخفيف سياسات الهجرة الخاصة بها لتشجيع الهجرة المؤقتة أو الدائمة للطلبة الدوليين. وهذا ما يجعل هذه الدول أكثر جاذبية للطلاب الامر الذي يقوي قوة العمل لديهم[26].

أما فيما يخص توجهات الطلبة الجزائريين أي أكثر الدول التي ينتقل إليها الطلبة الجزائريين فتعتبر دول أوروبا الوجهة الاكثر اختيارا بين الطلبة الجزائريين فبناء على معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) لسنة 2012 استقبلت فرنسا فقط ما نسبته 79,32% من الطلبة الجزائريين(كنسبة من الطلبة المتنقلين لمنظمة **OCDE** فقط)، تليها كندا بـــ 10,64%، أما الدول الأخرى فلا

ينتقل الطلبة الجزائريين كثيرا اليها مثل اســـبانيا 2,25%، المملكة المتحدة، 2,06%، بلجيكا 1,43%، المانيا 1,24%، الولايات المتحدة الامريكية 0,6%[27].

يلاحظ أن النسبة الكبيرة من الطلبة الجزائريين تتجه للدول التي تعتبر دولا فرنكوفونية (فرنسا وكندا مع نظامها المختلط) وقد ترجع هذه الخيارات الى طبيعة النظام التعليمي الجزائري الذي هو أقرب منه للغة الفرنسية من اللغة الإنجليزية من جهة، بالإضافة إلى العوامل التاريخية على اعتبار أن أكبر جالية جزائرية في الخارج هي في فرنسا وهو ما يساعد الطلبة على الاندماج بسهولة. أما من فيما يخص الرسوم الدراسية فتعتبر فرنسا من الدول التي تعتمد نفس الرسوم بالنسبة للطلبة الأجانب أو المحليين. ففي سنة 2014 كانت مجموع الرسوم التي يدفعها الطلبة الأجانب تصل إلى 16777 دولار حيث 16530 رسوم متعلقة بالمعيشة و247 دولار متعلقة بالدراسة، وتعتبر هذه الرسوم منخفضة مقارنة بدول مثل أستراليا اين تصل في مجموعها الى 42093 دولار وسنغافورة اين تصل 39229 دولار والولايات المتحدة والمملكة المتحدة اين تصل الى 36564 دولار و35045 دولار على التوالي[28].

الخاتمة:

عولمة التعليم العالي أدت الى توفير ما يسمي بالتعليم العالي خارج الحدود وهو ما أتاح فرصة انتقال الطلبة للدراسة في الخارج فظهرت ظاهرة "الحراك الدولي للطلبة "أخذت في التنامي حتى وصل عدد الطلبة المتنقلين في العلم الى أكثر من خمسة ملايين طالب سنة 2016.

من تحليل أكثر البلدان المطلوبة من طرف الطلبة الدوليين تحتل الدول الكبرى المراتب الأولى كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا. بالإضافة الى أن الظاهرة تكاد تكون في اتجاه واحد أي من دول الجنوب الى دول الشمال، وتساهم هذه الظاهرة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لهذه الدول وذلك من خلال القوى البشرية الماهرة والمؤهلة التي هاجرت اليها، والايرادات المتأتية من الرسوم الدراسية ورسوم الإقامة.

الجزائر كغيرها من دول الجنوب تأثرت بظاهرة " الحراك الدولي للطلبة " حيث وصل عدد الطلبة المتنقلين من الجزائر سنة 2016 وحسب احصائيات منظمة اليونيسكو إلى 21784 طالب. وهو ما يوحي بخطر الظاهرة خاصة وان الجزائر تعاني نزيفا حادا في عقولها خاصة في ظل الأداء المعرفي المنخفض وضعف معدلات التنمية. وكانت وجتهم خاصة لفرنسا وكندا وبلجيكا.

قائمة المراجع:

[1] فيليب جي التباخ ، لورا إي رامبلي، ليز ريزنبيرغ، توجهات في التعليم العالي العالمي، ترجمة: وزارة التعليم العالي (مركز البحوث والدراسات)، الرياض ،2010، ص 69.

[2] نفس المرجع ، ص 70.

[3] Higher Education and international student mobility in the global ,Kamal Gurus p 139, May 2011, State Univ of New York,knowledge economy

[4] فيليب جي التباخ، لورا إي رامبلي، ليز ريزنبيرغ، مرجع سابق ص 70.

[5] ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 141.

[6]محيا زيتون، التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الاشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، جويلية 2013، ص15.

[7] فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء، هجرة الكفاءات العلمية واثرها على التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، (13 – 14)ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ص3.

[8] Frédéric Docquier and Hillel Rapport, «Globalization, Brain Drain and Development,» Journal of Economic Literature, vol. 50, no. 3 (September 2012), p. 684, and World Bank, «Brain Drain,» Malaysia Economic Monitor (April 2011), p. 85, http://siteresources.worldbank.org/.

[9] Linkages between Brain Drain, Labour Migration and Remittances in Africa,» World Migration, Chapter 12(2003,) p 215, www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/books/wmr2003/chap12p215_238.pdf

[10] وزارة التجارة والصناعة المصرية: الإدارة المركزية لبرامج دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هجرة العقول العربية، بدون سنة نشر، ص 3.

[11] OCDE library , International mobility, On the site: http://www.oecd-ilibrary.org/sites/sti_scoreboard-2011-en/03/05/index.html?contentType=/ns/Chapter,/ns/StatisticalPublication&itemId=/content/chapter/sti_scoreboard-2011-26-en&containerItemId=/content/serial/20725345&accessItemIds=&mimeType=text/html

[12] MARTIN KAHANEC, RENÁTA KRÁLIKOVÁ, HIGHER EDUCATION POLICY AND MIGRATION: THE ROLE OFINTERNATIONAL STUDENTMOBILITY, CESifo DICE Report 4/2011, p 21.

[13] Utelanzendorf & all ,statistics on students mobility within the European union (SSME), European parliament , Kasssel University ,Germany ,2002 ,p V.

[14] Eurydice, Eurostat, indicators of international student mobility for assenssing the bologna process, Berlin, 2010, pp 3-5.

[15]OECD, education at glance 2014: OECD indicator, indicator C4 who studies abroad and where, p344.

[16] محيا زيتون، مرجع سابق، ص 16.

[17] فيليب جي التباخ ، لورا إي رامبلي، ليز ريزنبيرغ ،مرجع سابق، ص 75.

[18] محيا زيتون، مرجع سابق، ص 16.

[19] Report by OECD, education at glance 2014: OECD indicator**, 2014**,p 344**.**

[20]ibid, pp 350-357.

[21]ibid, p345.

[22] شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية واشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر 1999 – 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010 – 2011، ص ص 133 – 134.

[23]Report by OECD, education at glance 2014: OECD indicator,op, pp 345-347.

[24] The Value of Education Higher and higher, A report by a bank: HSBC Holdings plc,London,2014.

[25] Faruk Levent, The economic impacts of international student mobility in the globalization process, Journal of Human Sciences, vol 13, nº03,2016, p 3858-3860.

[26]Report by OECD, education at glance 2014: OECD indicator**, 2014, p 348.**

[27] بناءا على بيانات موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)على الموقع : **http://stats.oecd.org/**

Faruk Levent, op, p 3856.[28]